



صندوق الأمم المتحدة للسكان



مركز شؤون المرأة - غزة  
Women's Affairs Center - Gaza

# واقع النساء المطلقات والمهملات في قطاع غزة



## مركز شؤون المرأة WAC

### الرؤيا:

مركز شؤون المرأة هو مركز نسوي للمعرفة والمعلومات يلعب دوراً ريادياً في تمكين النساء وتعزيز حقوقهن و المساواة الجندرية في عملية التنمية المستدامة الفلسطينية.

### الرسالة:

مركز شؤون المرأة هو جمعية أهلية نسوية مستقلة غير ربحية تهدف إلى تمكين النساء وتعزيز حقوق المرأة و المساواة الجندرية من خلال برامج بناء القدرات والأبحاث و المناصرة. يلتزم مركز شؤون المرأة خلال تحقيقه لرؤيته بمبادئ حقوق الإنسان و التي تشمل المسؤولية والالتزام بحكم القانون و الشفافية والتسامح و العدالة و المساواة وعدم التمييز والمشاركة والتمكين للفئات المهمشة.

### الأهداف الإستراتيجية للمركز

1. المساهمة في تعزيز بناء القدرات لطاقم مركز شؤون المرأة والمؤسسات النسوية و النساء في المناطق المهمشة في قطاع غزة.
2. المساهمة في تحسين عملية اتخاذ القرارات المبنية على المعرفة و الخاصة بالمرأة و المساواة الجندرية.
3. المساهمة في تعزيز حساسية المجتمع المحلي تجاه حقوق المرأة و العدالة الجندرية ودور المرأة في عملية التنمية المستدامة الفلسطينية.



## صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA

صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) United Nations Population Fund، هو وكالة إنمائية دولية، وهو إحدى منظمات الأمم المتحدة العاملة في العالم، ويدعم حق كل امرأة ورجل وطفل في التمتع بحياة تتسم بالصحة وبتكافؤ الفرص، ويقوم الصندوق خلال دورته البرمجية الثانية بدعم وتعزيز قدرات العاملين الصحيين والحماية لتعزيز قضايا الحقوق الإيجابية بما فيها الحماية من العنف المتعلق بالنوع الاجتماعي في المناطق المهمشة وذلك من خلال تمكين النساء والفتيات لاتخاذ القرارات المناسبة لحماية أنفسهن وتعزيز صحتهن.

يسعى صندوق الأمم المتحدة للسكان لتحسين حياة الأفراد والأزواج وتوسيع نطاق الخيارات المتاحة لهم. ومن الأوجه الهامة لعمل الصندوق تحليل الطرق التي تؤثر بها الديناميكات السكانية - بما فيها (الخصوبة ومعدل الوفيات والهجرة والتحضر والشيخوخة وغيرها)، على جميع جوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وطرق تأثرها بها.

ويعد الصندوق يد المساعدة للحكومات، بناءً على طلبها، في وضع السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى الحد من الفقر ودعم التنمية المستدامة، ويساعد الصندوق البلدان أيضاً على جمع وتحليل البيانات السكانية التي يمكن أن تعينها على فهم الاتجاهات السكانية السائدة. كما يشجع الحكومات على أن تضع في حسابها احتياجات الأجيال المقبلة، فضلاً عن التي هي على قيد الحياة الآن.

## ملخص

يسعى مركز شؤون المرأة عبر هذه الورقة لوصف أوضاع النساء المطلقات والمعلقات في قطاع غزة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والقانونية بهدف التعرف على أهم المشاكل والتحديات التي تواجه هذه الفئة ووضع توصيات لتحسين أوضاعها.

وقد استخدمت الورقة النهج النوعي التحليلي لإعطاء توصيف لواقع النساء المطلقات والمعلقات من النواحي المختلفة من خلال 3 مجموعات مركزية مع نساء مطلقات ومعلقات إضافة إلى 3 مقابلات معمقة مع مختصين في مجالات القانون والدعم النفسي الاجتماعي والتعامل مع هذه الفئات.

### وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- واقع النساء المطلقات والمعلقات واقع صعب بالأخص على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.
- تعاني النساء المطلقات والمعلقات من النظرة المجتمعية الدونية لهن وما يترتب على ذلك من تقييد حريتهن.
- تعاني النساء المطلقات اللواتي يعلن أبناءهن يعانين من مشاكل مركبة أهمها عدم قدرتهن على الإنفاق على أبنائهن مما يجبرهن في كثير من الأحيان للتخلي عنهم وخاصة في حالة المطلقات اللاتي لا يجدن دعماً من أهلهن.
- الأوضاع الاقتصادية المتردية قد من قدرة الأهل في تقديم الدعم المناسب للنساء المطلقات والمعلقات وبالأخص اللواتي يتمتعن بحضانة أبنائهن.
- النظرة المجتمعية القاسية للمطلقات والمعلقات التي لا تراهن كضحايا تساهم بشكل سلبي وكبير في تعنيف هؤلاء النساء وعدم حصولهن على الدعم الكافي والحقوق المشروعة لهن.
- تدني الوعي القانوني للنساء يساهم في عدم حصولهن على الدعم القانوني المناسب ويحد من وصولهن للعدالة.
- الوضع النفسي للنساء المطلقات والمعلقات متدني وهن بحاجة لدعم نفسي واجتماعي.

### وقد جاءت الورقة بمجموعة من التوصيات من أهمها:

- العمل على التمكين الاقتصادي للنساء المطلقات والمعلقات لتعزيز استقلالهن وتمكينهن من التمتع بظروف حياتية لائقة.
- إيجاد تعريف قانوني واضح للنساء المطلقات وربط ذلك بالقوانين والتشريعات المطبقة بما يضمن التعامل بسرعة وإنصاف مع حالات التعليق.
- رفع الوعي القانوني للنساء المطلقات والمعلقات فيما يخص الحقوق والواجبات المرتبطة بالزواج والمسارات القانونية وآليات طلب الدعم والإرشاد القانوني.
- دعم وتعزيز النسيج الاجتماعي وتقوية عوامل الحماية للنساء المطلقات والمعلقات مثل دعم الأهل، ودعم المجتمع والاجتهاد في محاربة عوامل الخطورة مثل ضعف الوعي والزواج المبكر والإكراه على الزواج.
- تصميم وتنفيذ تدخلات محاربة الوصمة المرتبطة بالطلاق ومحاربة النظرة الدونية للنساء المطلقات والمعلقات.
- تصميم وتنفيذ برامج تدخل مخصصة للنساء المطلقات والمعلقات يختلف عن التعامل معهن بصفتهن ناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- إجراء دراسة متعمقة لأسباب الطلاق والتعليق للمساهمة في صياغة استجابة مناسبة والتقليل من حالات الطلاق والتعليق.
- العمل على إيجاد إحصاءات دقيقة للمعلقات لتسليط الضوء بشكل أكبر على أوضاعهن وبالتالي تصميم تدخلات مناسبة.

## السياق العام:

يتميز قطاع غزة بوضع استثنائي من كافة النواحي، كونه جزء من فلسطين الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ العام 1948 وكونه رغم محدودية مساحته (365 كم<sup>2</sup>) مأوى لعدد 1.9 مليون فلسطيني وهو ما يعد من الكثافات السكانية العالية في العالم كما يشكل اللاجئون نسبة 66% من السكان<sup>1</sup>.

وقد مر قطاع غزة بعدد من الظروف غير العادية التي أثرت بشكل كبير في صياغة أوضاعه وأعدت تشكيله من النواحي السياسية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية. فمنذ العام 2000 تغيرت الظروف بشكل كبير ومتسارع حيث اندلعت الانتفاضة الثانية تلتها مجموعة كبيرة من الاجتياحات العسكرية الاسرائيلية تلا ذلك الانسحاب الاسرائيلي أحادي الجانب عام 2005 من القطاع ثم الانقسام السياسي الفلسطيني عام 2007 ما جعل قطاع غزة تحت حكم حركة حماس وفي نفس الوقت تحت حصار اسرائيلي خانق في نفس العام تلاه اندلاع الحرب على غزة عام 2008 التي دمرت بشكل كبير البنية التحتية المتهالكة في قطاع غزة وتكرر ذلك في الاعوام 2012 و 2014 التي تركت قطاع غزة في حالة صعبة جدا على كافة المستويات وبالذات الوضع الاقتصادي.

وتشير الإحصاءات أنه منذ العام 2008 وحتى نهاية أكتوبر 2019 سقط 4,951 فلسطيني (770 من النساء والفتيات)<sup>2</sup> إضافة إلى 59 ألف جريح (منهم 8 آلاف من النساء والفتيات) وهو ما أوجد معاناة كبيرة بين السكان وزاد من سوء الأحوال الإنسانية على كافة المستويات، حيث وصلت نسبة البطالة في قطاع غزة 52%<sup>3</sup>.

## التشريعات والقوانين

بسبب تعاقب أنظمة الحكم المختلفة على قطاع غزة بدءاً من الحكم العثماني ثم الانتداب البريطاني في مطلع القرن الماضي تلاها الحكم المصري عام 1948 الذي انتهى عام 1967 حين وقع قطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي ثم انتقال الحكم للسلطة الفلسطينية عام 1994؛ اختلفت التشريعات والقوانين النازمة لأوجه الحياة وخاصة الأحوال الشخصية والمدنية، حيث ما زال قانون حقوق العائلة الصادر في العام 1954 هو المستخدم في تنظيم كل ما يتعلق بالزواج والطلاق، ورغم تشكيل المجلس التشريعي الفلسطيني وبذل بعض المحاولات لتصدير قانون الأحوال الشخصية إلا أنه لم يتم ذلك بسبب الانتفاضة الثانية وتعطل المجلس التشريعي بعد اعتقال عدد كبير من أعضائه<sup>4</sup> ثم الانقسام السياسي. وقد شكل قدم القانون وعدم تحديثه عقبات وتحديات جمة في علاج المشاكل القانونية الحديثة والظروف المتغيرة والطارئة في الحياة الحديثة.

## النساء في قطاع غزة

تشكل الإناث ما نسبته 49% من إجمالي السكان في قطاع غزة إلا أن نسبة مشاركة الإناث في الأيدي العاملة لم تتجاوز 20% كما أن نسبة البطالة بين الإناث في غزة 65%<sup>5</sup>. وهو ما يجعل معظم النساء يعتمدن بشكل رئيس على أزواجهن أو ذويهن في الإنفاق على الأسرة.

## إحصاءات الزواج والطلاق في قطاع غزة

يبلغ عدد النساء المتزوجات 687,595 مقابل 11,379 مطلقات و26,770 أرامل إلا أنه ليس هناك أي إحصاءات رسمية توثق عدد النساء المطلقات.

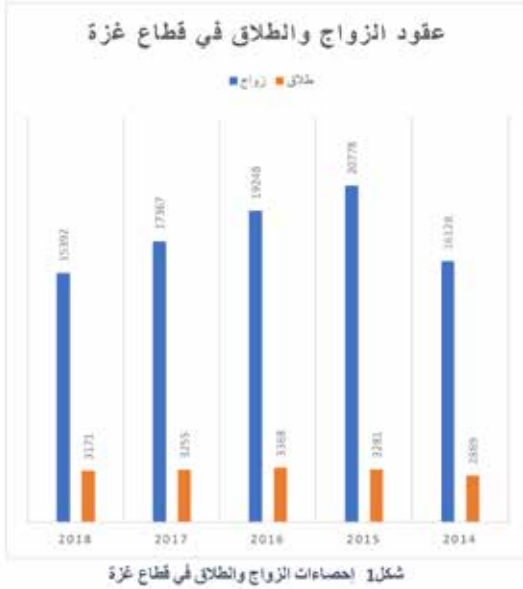
1 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - فلسطين في أرقام 2019

2 إحصائيات الأوتشا <https://www.ochaopt.org/data/casualties>

3 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - فلسطين في أرقام 2019

4 مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي - جربة قانون الأحوال الشخصية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

5 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - المؤشرات الأساسية [http://www.pcbs.gov.ps/site/lang\\_\\_en/881/default.aspx#Population](http://www.pcbs.gov.ps/site/lang__en/881/default.aspx#Population)



وتشير إحصاءات المجلس الأعلى للقضاء الشرعي خلال السنوات الماضية إلى انخفاض أعداد عقود الزواج كما يلاحظ من الشكل رقم 1، حيث يظهر تراجع عدد عقود الزواج إلى 15 ألف عقد مقارنة بـ 20 ألف عقد زواج في العام 2015، وهو أقل عدد في السنوات العشر الأخيرة وهو ما يمكن عزوه إلى الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي هزت قطاع غزة التي زادت من صعوبات الإقبال على الزواج. ورغم انخفاض حالات الزواج إلا أن عدد حالات الطلاق ثابت تقريباً بمتوسط 3,268 حالة في السنوات الأربع الأخيرة. ومن الإحصاءات نفسها نجد أن نسب الطلاق السنوية (بمقارنة عقود الزواج والطلاق) نجد أن نسبة الطلاق في قطاع غزة تصل إلى 18 % وهو متوسط السنوات الخمس الأخيرة من 2014 - 2018)

هذا وقد بلغ معدل الطلاق الخام في فلسطين 1.8 حالة لكل 1000 نسمة، مع فرق بسيط بين قطاع غزة 1.7 والنسبة الغربية 1.8 (في العام 2017<sup>6</sup>) وعند مقارنة هذه النسب نجدها متقاربة بل وأقل من الدول المجاورة (الأردن 2.1، مصر 2.1<sup>7</sup>).

## المنهجية

اعتمدت هذه الورقة على الدراسة النوعية التحليلية لتوصيف واقع النساء المطلقات والمعلقات في قطاع غزة من وجهة نظر ذوي العلاقة انفسهم دون الاعتماد على التحليل الإحصائي وذلك لإعطاء منظور موضوعي واقعي يصف الواقع كما هو.

حيث عقد الباحث 3 مجموعات مركزة مع نساء مطلقات ومعلقات إضافة إلى 3 مقابلات شخصية معمقة مع مزودي خدمة وذوي اختصاص في مجالات القانون والدعم النفسي الاجتماعي والتعامل مع النساء المطلقات والمعلقات إضافة إلى دراسة مجموعة من الدراسات والتقارير والإحصاءات ذات العلاقة. كما قام الباحث بتعزيز الورقة بدراسة بعض الحالات التي توضح بشكل أعمق واقع النساء المطلقات والمعلقات وطبيعة التحديات التي تواجههن في الحياة اليومية.

وقد سعت الورقة إلى تقديم صورة متكاملة لواقع النساء المطلقات والمعلقات تشمل الأبعاد المختلفة التي تؤثر عليهن وتمس حياتهن بشكل واضح إضافة إلى العمل على توضيح أهم الأولويات والاحتياجات لهن مع إبراز الفجوة في الخدمات المقدمة لهن وبالتالي تقديم توصيات موضوعية لعلاج هذه التحديات والفجوات. وتشمل هذه الأبعاد النواحي القانونية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية.

وهنا يجدر التنويه أن الورقة لم تتناول أسباب الطلاق أو التعليق وما يتعلق بذلك كون الورقة تسعى لوصف واقع المطلقات بعد حدوث الخلاف وليس ما قبله من أسباب وظروف.

## النتائج

اتفقت النساء المشاركات في المجموعات المركزة على أن أوضاعهن بشكل عام سيئة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والقانونية. وقد كان واضحاً أن أكثر ما يؤرقهن هو الوضع الاقتصادي السيء بالدرجة الأولى يليه الوضع الاجتماعي ونظرة المجتمع السلبية لهن والوصمة المجتمعية بالمرتبطة بوضعهن.

6 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - الفلسطينيون نهاية 2018

7 مراجعة سكان العالم - إحصائية الطلاق في العالم 2019 - <http://worldpopulationreview.com/countries/divorce-rates-by-country>

### الوضع الاقتصادي:

أجمعت النساء المطلقات والمعلقات على حد سواء أن أوضاعهن الاقتصادية صعبة جداً بسبب وضعهن الاجتماعي كمطلقات أو معلقات وعدم تمكنهن من الحصول على عمل أو عدم وجود مصدر دخل لهن بسبب:

”سكنت 48 دار بالإيجار، 17 سنة وأنا بتنقل، لما ما بقدر أدفع الإيجار بطردوني بروح أدور بيت غيره للإيجار“  
مطلقة تعيل 7 أطفال

1. الأوضاع الاقتصادية المتردية بشكل عام وقلة فرص العمل.
2. عدم قدرة معظمهن البحث عن عمل بسبب التخوف من نظرة المجتمع لهن أو منع أهلهن لهن من العمل لذات السبب. ورغم أن المطلقات يحصلن على النفقة؛ إلا أنهن أكدن أنها غير كافية وبالأخص أولئك اللواتي ينفقن على أبنائهن إلا أن اللواتي يتقاضين معونة الشؤون الاجتماعية كن -إلى حد ما- أفضل حالاً. أما المعلقات فهن لا يحصلن على نفقة وبالتالي يضطرن للاعتماد على أهلهن في الإنفاق عليهن. وقد كانت الغالبية العظمى من المطلقات والمعلقات يسكنن مع أهلهن عدا بعض المطلقات اللاتي لهن أبناء في أعمار متقدمة.

وقد أبدت جميع النساء المشاركات في المجموعات المركزة أنهن بحاجة ماسة للدعم والتمكين الاقتصادي وذلك لتعزيز وضعهن وتحسين قدرتهن على الاستجابة لمتطلبات الحياة وتعزيز استقلاليتهن وانفصالهن عن التبعية لأهلن وبالأخص أولئك اللواتي يُعلن أبناءهن.

### الوضع الاجتماعي:

أجمعت أن النساء المطلقات والمعلقات أن النظرة المجتمعية السلبية لهن هي أكثر ما يؤذيهن ويفرض عليهن قيود كبيرة ويحد من حريتهن إلى حد كبير. وقد كان هذا واضحاً بشدة في حالة النساء المطلقات حيث كان موضوع الوصمة حاضراً بشدة على عكس النساء المعلقات كونهن لا تنطبق عليهن هذه الصفة إضافة إلى أن إمكانية رجوعهن لأزواجهن ما تزال قائمة. إضافة إلى ذلك فقد تباينت ردود المشاركات بين اعتبار الأهل كمصدر للحماية لهن وتوفير الدعم بمختلف أنواعه، حيث عبر أكثر من نصفهن أن الأهل لا يستطيعون دعمهن لفترة طويلة وخاصة المطلقات اللواتي يحتضن أولادهن. ولم يكن هناك فرق جوهري بين المطلقات والمعلقات في اعتبار أن الأهل هم الملجأ الأول لهن عند الحاجة للدعم إلا أن الظروف الاقتصادية السيئة بشكل عام تحد من قدرة الأهل على دعمهن واحتضانهن. كما أن بعض النساء أوضحن أن الأهل هم جزء من المشكلة وهم مصدر من مصادر التعنيف لهن.

”منوع أطلع إلا بوجود حدا من اخواني معي، واذا عندي مشوار معين، لازم أقدم تقارير تفصيلية وين وكيف ومع مين طالعة ومتى راجعة“  
مطلقة

### الوضع النفسي:

هو محصلة تأثيرات الأوضاع الأخرى وتفاعلاتها على نفوس النساء، وقد أوضحت النساء المشاركات في الدراسة أن أوضاعهن النفسية ليست جيدة بسبب تردي أوضاعهن الاقتصادية بالدرجة الأولى والأوضاع الاجتماعية بالدرجة الثانية وأكدن على حاجتهن لدعم وتفريغ نفسي.

وقد كان من الملاحظ أن النساء اللواتي حُرمن من حضانه أولادهن هن

”مستعدين نتحملك دهر بس ما بنتحمل أولادك شهر“  
مطلقة

الأكثر حاجة وأوضاعهن النفسية متردية. كما أن جميع المشاركات أكدن أن تجربتهن سواء المطلقات أو المعلقات كانت علامة فارقة في حياتهن. وأبدى معظمهن صلابة نفسية عالية حيث أكدن أنهن لم يئسن ويحاولن الاستمرار في حياتهن بشكل طبيعي دون أن يتأثرن بتجربتهن بشكل سلبي.

في حالة النساء اللواتي لم يجدن الدعم الكافي من الأهل كان وضعهن النفسي متدني بشكل كبير وعبرن عن بأسهن من أي دعم أو حماية من الأهل والمجتمع حيث أوضحن أنهن يلجأن للدعاء والصلاة والبكاء للتفريغ.

#### الوضع القانوني:

لا يشغل الوضع القانوني المطلقات إلا في الفترة أثناء وبعد الطلاق وذلك بسبب استمرار إجراءات المحكمة لحين حصول المطلقة على حكم بالنفقة والحضانة في حال وجود أطفال. وبعد انتهاء ذلك تصبح الأمور القانونية غير ذات أولوية حيث تطفئ عليها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تشكل العبء الأكبر على المطلقات. ومع ذلك فقد أوضحت المطلقات أنهم واجهن مشاكل وتحديات كبيرة في إجراءات المحاكم تعود للأسباب التالية:

- ضعف معرفتهن بالقانون والإجراءات ذات العلاقة
- طول فترة التقاضي التي قد تمتد لسنوات

أما المعلقات فبسبب عدم وضوح أوضاعهن فمنهن من تنتظر على أمل العودة لزوجها وبالتالي لا تطرق باب الإجراءات القانونية. ومنهن من تسعى للحصول على الطلاق عبر المحاكم حيث يصطدمن بعدم وجود تعريف قانوني للمعلقات إضافة إلى طول المدة التي تحتاجها مثل هذه القضايا.

” كنت عايشة بذل وإهانة، وكان يضربني كثير، ولدت وجبت بنت، واستمرت المشاكل بينا حردت وطلبت الطلاق وطلبت بحقوقى فقال لأهلي ما الها شيء عندي هي وقعت على ورقة تنازل عن كل حقوقها، واكتشفت أنني حامل وادعى أن الحمل ليس منه، انصدمت فيه وأجهضت الحمل، وتطلقت منه غيابي بعد سنة ونصف وبنتي بقيت معي سنتين، حالياً بنتي معه لأن أبويا خايف أنه يتحمل مسؤوليتها وبتجي عندي أسبوع كل شهر ولكن وضعها سيء جداً بعد ما تزوج بنت عمه، وكثير ضعيفة وصحتها سيئة جداً، وحالياً وضعي في بيت أهلي سيء جداً وأمى عاملاني خادمة لأخواتي وبحس أنني عبء كبير عليهم، وحالياً رفعت عليه قضية نفقة وطلبت بعفش البيت والمهر والمتأخر وما زلت بستنى يحدث شي ” عبير - معلقة.



## التحليل

واقع النساء المطلقات والمعلقات يتشكل من مجموعة من الصعوبات والعقبات التي جعلت هذا الواقع مريباً. حيث أن المطلقات والمعلقات يعانين من عنف مركب على 3 مستويات:

1. الوضع العام السيء بسبب الاحتلال الاسرائيلي وانتهاكاته لحقوق الغزيين على مختلف الأصعدة والذي يعاني منه المجتمع بشكل عام ومنهم النساء المطلقات والمعلقات.
2. العنف المبني على النوع الاجتماعي والذي يترجم على أرض الواقع في أشكال متعددة نحو النساء بشكل عام مثل الحرمان من المصادر والعنف الجسدي والعنف الاقتصادي.
3. العنف الموجه نحو المطلقات والمعلقات بشكل خاص بسبب النظرة الدونية من المجتمع لهن وعدم حمل الأهل لهن (إما بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية أو الجهل والنظرة المجتمعية التقليدية) مما يضاعف من معاناتهن ويؤدي إلى شعورهن باليأس والإحباط.

### وفي حالة النساء المطلقات والمعلقات فيمكن وصف واقعهن كالتالي:

من الناحية الاقتصادية: تعاني المطلقات والمعلقات من انعدام فرص العمل لهن وإن توفرت فهن يواجهن بمنع الأهل والنظرة المجتمعية السلبية بسبب وضعهن الاجتماعي. وهذا يجعلهن معتمدات بشكل كلي على أهلهن (في حال المقلقات) أو على النفقة والمساعدات التي يتلقينها من وزارة التنمية الاجتماعية والتي بالكاد تكفي خصوصاً للمطلقات اللواتي يعلن أبناءهن. كما أن الوضع الاقتصادي السيء بشكل عام قد قلل بشكل كبير من قدرة الأهل على تقديم الدعم للمطلقات والمعلقات مما يضعهن في ظروف صعبة. حيث يضطرون للعيش مع أهلهم كععب إضافي الذي يتضاعف في حال حضانه الأم لأبنائهما. وفي كثير من الحالات تضطر المطلقات للتخلي عن حضانه أبنائهن إما لعدم قدرتهن على إعالة أبنائهن أو عدم حمل الأهل لهم.

من الناحية الاجتماعية: من أكبر المشاكل التي تعاني منها المطلقات هي النظرة المجتمعية الدونية لهن باعتبار أن حياتهن انتهت أو أنهن مجرمات تسببن في طلاقهن. كما أن الأهل في كثير من الحالات يتعاملون مع المطلقات على أنهن عالة مما يخلق مشاكل إضافية على مستوى العائلة ومعاملة الأهل للمطلقة أو المعلقة. إلا أن يأخذ شكلاً آخر في حال المقلقات. حيث يكون هناك أمل بأن تعود المعلقة لزوجها وبالتالي يكون تعامل الأهل والمجتمع لها بشكل ألطف نوعاً من التعامل مع المطلقات.

من الناحية النفسية: نظراً لأن المشاكل التي تتعرض لها النساء المطلقات والمعلقات مركبة في طبيعتها. فإن تأثير ذلك يظهر بشكل جلي على وضعهن النفسي. حيث تعاني كثير منهن من مشاكل تستدعي الحاجة لدعم وتفريغ نفسي. غير أن الوضع النفسي يكون صعباً مع بداية المشاكل التي تؤدي للطلاق أو التعليق ومع مرور الزمن يتحسن الوضع النفسي في حال وجود دعم من الأهل أو توفر دخل مادي للنساء. أو يتفاقم في حال غياب ذلك كله أو جزء منه.

من الناحية القانونية: يؤثر هذا الجانب على الحقوق المترتبة للنساء المطلقات بعد الطلاق من حيث حقوق مثل الحضانه أو المشاهدة والتبعات المالية مثل النفقة وغيرها. وقد كان واضحاً أن هناك تدني في الوعي القانوني لدى النساء بشكل عام فيما يتعلق بهذه الناحية إضافة إلى عدم معرفتهن بمزودي الخدمات في هذا المجال وهو ما يعيق طلبهن لخدمات الدعم القانوني في الوقت المناسب وأحياناً يترتب على ذلك تنازلهن عن حقوقهن. كما تبين أنه وفي كثير من الحالات تلجأ النساء للتنازل عن جزء كبير من حقوقهن مقابل الحصول على الطلاق.

أما في حالة المقلقات. فبسبب عدم وجود تعريف قانوني واضح للمقلقات وطول إجراءات التقاضي في حالات الهجر وبسبب وجود بصيص أمل بإمكانية عودة المرأة المعلقة لزوجها. فهذا كله يجعل وضع المقلقات أكثر تعقيداً مما يؤدي

لزيادة مدة التعليق. كما تبين أن معظم حالات التعليق كان السبب هو الانتقام من المرأة أو إجبارها على التخلي عن حقوقها المترتبة على الطلاق.

## التوصيات

### توصيات عامة:

- أوضاع النساء المطلقات والمعلقات في قطاع غزة تتأثر بشكل كبير بالظروف العامة وبالأخص الظروف الاقتصادية. لذا نوصي بدراسة متعمقة في أسباب الطلاق والتعليق ومدى أثر الظروف العامة في ذلك للتعرف على كيفية الاستجابة لها.
- نظراً لعدم وجود إحصاءات واضحة للنساء المعلقات، كان من الصعب دراسة أوضاعهن بشكل أكثر عمقاً. لذا نوصي بالعمل على إيجاد إحصاءات دقيقة للمعلقات لتسليط الضوء بشكل أكبر على أوضاعهن وبالتالي تصميم تدخلات مناسبة.
- المستوى الاقتصادي:
- تمكين النساء المطلقات والمعلقات اقتصادياً لتعزيز استقلالهن وتمكينهن من حمل أعباء حضانة أولادهن وتوفير ظروف حياتية لائقة.
- رفع الوعي الاقتصادي والقانوني للنساء بشكل عام والمطلقات والمعلقات بشكل خاص ليتمكن من معرفة حقوقهن وواجباتهن المالية والاقتصادية وإدارتها بشكل سليم.

### المستوى الاجتماعي:

- تعزيز النسيج الاجتماعي وتقوية عوامل الحماية للنساء المطلقات والمعلقات مثل دعم الأهل. ودعم المجتمع وبالمقابل محاربة عوامل الخطورة مثل ضعف الوعي والزواج المبكر والإكراه على الزواج.
- رفع وعي الأهل والمجتمع بما في ذلك القادة المجتمعيين مثل أئمة المساجد ولجان الإصلاح والخاتير فيما يتعلق بدعم المطلقات ومشاكل التعليق ومفاهيم العنف المبني على النوع الاجتماعي بما يعزز من تعاملهم الإيجابي والمنصف لهذه الحالات.
- العمل على محاربة النظرة المجتمعية الدونية للنساء المطلقات عبر التوعية المجتمعية على مستويات متعددة تشمل التعليم في المدارس وخطب المساجد والمحتوى المنشور في وسائل الإعلام.

### المستوى النفسي:

- تعزيز الصلابة النفسية للنساء المطلقات والمعلقات من خلال زيادة وتكثيف خدمات الدعم النفسي الاجتماعي ودعم الأقران.
- تصميم وتنفيذ برامج تدخل متخصصة مع النساء المطلقات والمعلقات تختلف عن البرامج المقدمة لضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي وذلك لأن حالتهن مركبة ومختلفة الأبعاد وذات خصوصية مختلفة.
- المستوى القانوني:
- إنهاء حالة الانقسام السياسي التي أعاققت تحديث القوانين ومراجعتها وخاصة ما يتعلق بالأحوال الشخصية.
- إيجاد تعريف قانوني واضح للمعلقات وربط ذلك بالقوانين الموجودة أو تحديثها بما يضمن التعامل بسرعة وإنصاف مع حالات التعليق.
- مراجعة القوانين والتشريعات الحالية من منظور الجندر والأدوار الاجتماعية بما يضمن حقوق النساء.
- رفع الوعي القانوني للنساء بشكل عام وخاصة المطلقات والمعلقات فيما يخص الحقوق والواجبات المرتبطة بالزواج والمسارات القانونية وآليات طلب الدعم والإرشاد القانوني.